

الإمارات تشدّد على ترميم قواعد الأمن العربي وتعزيز التضامن



شدت دولة الإمارات على ضرورة ترميم قواعد الأمن العربي المشترك، وتعزيز التضامن في مواجهة الأزمات الإقليمية، وحالة عدم اليقين في مآلات الوضع الجيوسياسي في الساحة الدولية، وذلك في كلمتها في اجتماع المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في دورته العادية 159، الذي عقد أمس الأول الأربعاء، وترأس وفد الدولة إليه خليفة شاهين المرر، وزير دولة.

وعبر المرر في كلمته، عن التضامن مع سوريا وتركيا، وتقديم خالص التعازي والمواساة في ضحايا البلدين جرّاء الزلازل المدمرة التي أصابتهما مؤخراً، مؤكداً موقف دولة الإمارات في الوقوف إلى جانب البلدين في ظل هذه الظروف الصعبة والمأساة الإنسانية الكبيرة التي يواجهانها.

وأوضح أن دولة الإمارات تقوم بواجبها في هذا الصدد، حيث استجابت بشكل فوري لنداء الواجب الإنساني بعد وقوع الكارثة، ولا تزال، حيث أطلقت عملية «الفارس الشهم 2»، وسيّرت جسراً جويّاً يحمل فرق البحث والإنقاذ ومواد الإغاثة والإيواء، والأدوية والعلاج والمستشفيات الميدانية، مبيناً أن عدد الرحلات الجوية ضمن هذه العملية وصل إلى

210. حتى 5 من مارس، إضافة إلى 12 طائرة من المدينة الإنسانية في دبي، منها 145 طائرة إلى سوريا

«حملة «جسور الخير»

كما قدّم صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، 150 مليون دولار أمريكي لدعم المتضررين، منها 100 مليون لسوريا. كما قدّم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، 50 مليون درهم. وأطلقت دولة الإمارات حملة «جسور الخير» لتقديم التبرعات العينية والنقدية، وقد جمعت الحملة حتى الآن 180 مليون درهم، منها 50 مليوناً من سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، رئيسة الاتحاد النسائي العام، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية ((أم الإمارات).

وتابع أن هذه العملية لا تزال مستمرة في إيصال المساعدات إلى سوريا جواً وبحراً، بمعدل أربع طائرات يومياً. وقال المرر: «هنا لا بد من الإشادة بما أظهرته الدول العربية من تضامن مع الشعب السوري الشقيق، ما يؤكد ألاّ بديل لسوريا عن محيطها العربي، ولا بديل للعرب عن احتضان سوريا وتضميد جراحها». وتؤكد أهمية إبقاء هذا الزخم من التضامن العربي والاهتمام بالملف السوري، بما يحقق تطلعات الشعب السوري الشقيق، وصولاً إلى عودة سوريا إلى محيطها العربي. وشدد «على أهمية البناء على التضامن العربي مع سوريا في مواجهة كارثة الزلازل وانتهاز هذه الفرصة للاتفاق على دور عربي فاعل وحاسم للإسهام الجاد في الحل السياسي للأزمة السورية، ورفض التدخلات الإقليمية في سوريا

عملية السلام وحل الدولتين

وفي ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، قال المرر: «إنه منذ بداية الدورة 158 لمجلسنا الموقر وحتى الآن، تشهد الأراضي الفلسطينية تصعيداً مقلقاً يهدّد بتقويض حل الدولتين، وسد طريق عملية السلام لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وإذا كنا قد تفاءلنا خيراً بنتائج اجتماع العقبة المنعقد في 26 من فبراير 2023، فقد تمّ دفع الأوضاع مرة أخرى إلى أتون التصعيد والعنف الذي يهدّد بخروج الأوضاع عن السيطرة، الأمر الذي دفعنا إلى الذهاب مرة أخرى إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في جلسة مغلقة، بهدف الدفع بإعادة الأمور إلى مسار التهدئة وعدم التصعيد، ووضع الجميع أمام مسؤولياتهم لكفّ يد المتطرفين عن التحكم في مسار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وذلك بعد أن نجحنا في إصدار بيان رئاسي من مجلس الأمن بالإجماع في 21 من فبراير 2023 يندد بأعمال البناء والتوسع في المستوطنات الإسرائيلية، ويعارض التدابير أحادية الجانب التي من شأنها عرقلة آفاق حل الدولتين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويؤكد أهمية خلق أفق سياسي يعيد الطرفين إلى طاولة المفاوضات، وهذا البيان هو الأول في مجلس الأمن لصالح «الحق الفلسطيني منذ ست سنوات

وشدّد المرر على «أن دولة الإمارات تدعم كافة الجهود الإقليمية والدولية المبذولة للدفع قدماً بعملية السلام في الشرق الأوسط، على أساس حل الدولتين وصولاً إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وخلق بيئة مناسبة تتيح العودة إلى «مفاوضات جدية تفضي إلى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم

تحديات غير مسبوقة

وشدّدت كلمة الإمارات على أن «حالة عدم اليقين وازدياد التوتر في المشهد الدولي تضاعف التحديات غير المسبوقة التي تواجهها دولنا العربية، ما يتطلب تكثيف العمل الجماعي وزيادة وتيرة التنسيق والتعاون، والعمل المشترك العربي، والإسراع بحل الأزمات التي تعيشها المنطقة، توخياً لإعادة التفاوض والأمل إلى الشعوب العربية من أجل مستقبل أفضل،» انطلاقاً من تركيز الجهود لدفع أجندة السلام والاستقرار والتنمية والازدهار

وأضاف المرر في الكلمة: «هذا ما رامته القمة التشاورية بين القادة التي استضافتها أبوظبي في 18 من يناير 2023 والتي سعت إلى بحث أفضل السبل لمواجهة التحديات التي تعيشها المنطقة، فما زالت جملة من التحديات ماثلة أمامنا، فمن تحديات التعافي من أزمة كوفيد 19، إلى تحديات أزمة الغذاء التي يواجهها العالم وتداعياتها المؤلمة على الدول العربية، إلى تحديات التغير المناخي وشح المياه، إلى تحديات الأمن والاستقرار ومحاربة التطرف والإرهاب، كلها» تتطلب عملاً عربياً مشتركاً وجاداً ومعالجات حكيمة وعقلانية مبتكرة

وفي ما يتعلق بمواجهة تحديات التغير المناخي، أشادت كلمة دولة الإمارات بالنجاح الذي تحقّق في مؤتمر الأطراف الذي استضافته مصر في نوفمبر الماضي (COP27) لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي

الذي تستضيفه الإمارات في مدينة إكسبو دبي (COP28) وقال المرر في هذا الإطار: «نتطلع إلى مؤتمر الأطراف المقبل في نوفمبر 2023، والذي بدأت الدولة الاستعداد والتحضير له بنشاط وزخم كبيرين، بإعلان صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، 2023 عاماً للاستدامة، انطلاقاً من أننا نؤمن بأهمية التعاون الدولي» واحتواء الجميع في العمل المناخي

وشدد المرر على ضرورة إحداث تقدم في تعزيز الدور العربي في حل الأزمات السياسية العربية والانخراط في مسار يفضي إلى تقوية الصلات العربية البينية، وتعزيز جسور التواصل والعمل المشترك لتجاوز تعقيدات الوضع القائم، وترميم قواعد الأمن العربي المشترك، والتضامن في مواجهة الأزمات الإقليمية، وحالة عدم اليقين في مآلات الوضع الجيوسياسي في الساحة الدولية

دعم التسوية في اليمن

وأعربت دولة الإمارات عن «الأمل في تجاوز الظروف التي تمر بها المنطقة لتتعمق شعوبنا العربية بالأمن والاستقرار والحياة الكريمة». وتابع المرر: «إننا في الإمارات إذ نركز على نهج تعزيز جسور التواصل واعتماد الحلول السياسية والدبلوماسية في الخلافات بين الدول، فإننا نجدد دعوة إيران إلى الرد الإيجابي على دعواتنا المتكررة للحل السلمي لقضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة: طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى، من خلال المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية». وبشأن اليمن، قال المرر: «نؤكد دعمنا لمجلس القيادة الرئاسي اليمني، وللدور المحوري للمملكة العربية السعودية الشقيقة في قيادة تحالف دعم الشرعية، وجهودها في الوصول إلى عملية سياسية يمنية لحل الأزمة، بما يحقق مصلحة الشعب اليمني الشقيق»، كما جدّد تأكيد دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص إلى اليمن، والجهود الأخرى الهادفة إلى إيجاد آلية لوقف دائم لإطلاق النار، والبدء بحوار جاد للتوصل إلى تسوية سياسية مستدامة للأزمة اليمنية، معرباً عن القلق من تعنّت جماعة الحوثيين واستمرارها في مهاجمة المنشآت المدنية والنفطية، وتهديد خطوط الملاحة الدولية

وفي ما يتعلق بالشأن الليبي، أكدت دولة الإمارات ضرورة التزام جميع الأطراف الليبية بضبط النفس والحوار وتغليب

المصلحة الوطنية، لإعادة الأمن والاستقرار

وجدت دعم جهود المبعوث الأممي إلى ليبيا، والجهود الدولية الهادفة إلى تحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا. وحول الأوضاع في العراق، أكدت «دولة الإمارات وقوفها وتضامنها مع العراق في مواجهة التحديات التي يمر بها، وتتطلع إلى «عراق مستقر ومزدهر

وبشأن السودان، قال المرر، إن «دولة الإمارات تدعم مختلف الجهود والمبادرات التي تصب في صالح الشعب السوداني على صعيد الوحدة والبناء والتنمية، والتأسيس لمرحلة جديدة ينعم خلالها السودان بالاستقرار والازدهار». وحول الصومال، قال المرر: «دولة الإمارات تقف إلى جانب الصومال الشقيق لتجاوز مختلف التحديات التي تواجهه، وتدعم جهود الحكومة الصومالية لمكافحة حركة «الشباب» الإرهابية والتنظيمات الإرهابية الأخرى، كي ينعم الشعب (الصومالي الشقيق بالرخاء والازدهار». (وام

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024